(أ) اتخاذ جميع التدابير التي يراها لازمة لكي تسفر مناقشة تقريره المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٩٠ الف (الدورة ٣٩) عن تقييم شامل للتجربة التي اكتسبتها حتى الآن أسرة الامم المتحدة في مجال انماء الموارد البشرية ؛

(ب) ان يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لاجراء مناقشة مستفيضة لهذه المشكلة في الدورة الثالثة والاربعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة المعنية — ولا سيما منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة — والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٤ (الدورة ٢٠)

عقد الامم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر الآمال الكبيرة التي اكتنفت اعلان بدء عقد الامم المتحدة الانمائي في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، باعتباره اول محاولة عالمية تبذلها جميع الشعوب لتحقيق ، خلال فترة معقولة من الزمن ، مضمون التعهد الرسمي الوارد في ميثاق الامم المتحدة بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ،

واذ تشير الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٧٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذى احاط فيه المجلس علما مع الارتياح بانتواء الامين العام انشاء فريق من خبراء التخطيط الانمائي يتولى ، خاصة ، بحث وتقييم برامج ونشاطات هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المتصلة بالتخطيط والاسقاط الاقتصاديين ،

واذ تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذى التمس فيه المجلس من الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اعادة النظر في برامج اعمالها وتقصي امكانية وضع برامج عمل مقبلة ، والقيام ، عند الامكان ، باجراء الاسقاطات اللازمة للسنوات الخمس القادمة بغية تحديد المجالات التي تستطيع فيها منظماتهم الاسهام اقصى اسهام منفرد ومشترك في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المختلفة التي اصدرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء فيما يتعلق باهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ،

واذ تذكر انه قد تم الاعتراف في مناقشات الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، كما يتجلى في قرار المجلس ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) وفي تقرير الامين العام ذى العنوان التالي "عقد الامم المتحدة الانمائي في منتصفه" (١) ، بأن الشقة بين مستويات المعيشة في البلدان النامية والبلدان المتنامية قد اتسعت بدلا من ان تضيق ، وبأن هنالك مجموعة من المؤشرات تظهر بطء التقدم المحرز نحو بلوغ الاهداف المقررة للعقد ،

واذ تذكر ان البلدان المتنامية قد اتجهت في السنوات الاخيرة اتجاها متزايدا الى تقرير اهداف محددة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بواسطة خطط الانماء القومية ،

واذ ترى ان هذا العمل لم يقترن حتى الآن بقدر كاف من العمل على الصعيد الدولي ، وان عقد الامم المتحدة الانمائي يفتقر لذلك الى مجموعة من الاهداف والاغراض الواقعية المحددة تتفق مع حاجات البلدان المتنامية وتسمح بتنسيق برامج عمل اسرة منظمات الامم المتحدة تنسيقا مرضيا ، وتتيح الانتفاع من جهودها وموارد ها المالية انتفاعا ارشد ، مما يتيح في الوقت نفسه قيام تعاون افعل بينها وبين الحكومات ،

واذ ترى ان هذه المجموعة من الاهداف والاغراض الواقعية المحددة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية تمثل عنصرا اساسيا في الامن الاقتصادى للبلدان المتنامية ، ولا يكون لها اى معنى ان لم تقترن بالسياسات والتدابير والموارد الرامية الى ان تؤمن للدول الاعضاء الاحوال اللازمة لنمائها الاقتصادى الحر ، وان اهميتها لا تقتصر بالتالي على كل دولة على حدة بل تعد ضرورية ايضا لسلم العالم ورخائه ،

واذ تذكر ان تحديد هذه الاهداف والاغراض سيهيء وضع المعايير المناسبة لتقدير مدى تقدم عقد الامم المتحدة الانمائي تقديرا افعل مما تسنى حتى الان ، وسيحث بالتالي تقدم البلدان المتنامية ويصون امنها الاقتصادى ،

واقتناعا منها بان بلوغ اغراض عقد الامم المتحدة الانمائي يتوقف على توفر الاستعداد للاشتراك في مجهود مشترك وعلى حسن تنظيم هذا المجهود بحيث يتسنى استخدام الموارد المتوفرة اجدى استخدام للقضاء على العقبات الرئيسية وللعمل بالتالي على تحقيق الانماء السريع ،

١ — تؤكد من جديد مساس الحاجة الى بلوغ الاغراض العامة المقررة لعقد الامم المتحدة الانمائي في قرار الجمعية العامة ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، ليتوصل كل بلد متنام الى تحقيق زيادة ملموسة في معدل النمو ، على ان يقوم كل بلد بتحديد هدفه متوخيا تحقيق معدل نمائي سنوى ادنى في مجموع الدخل القومي قدره ٥ في المائة في نهاية العقد ؛

٢ — وتلتمس من الامين العام ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ما يلي :

---

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4071 .

(أ) الاعلام بصورة مشتركة عن الاهداف والاغراض التي قررتها اسرة منظمات الامم المتحدة ؛

(ب) بذل جميع الجهود اللازمة ، في حدود امكانيات ميزانياتهم العادية والاموال الاستئمانية المخصصة للاغراض المعنية ، لتحديد هذه الاهداف والاغراض في الميادين المناسبة التي لم تحدد فيها هذه الاهداف بعد تحديدا دقيقا ؛

(ج) القيام ، مع تقدم عمل فريق خبراء التخطيط الانمائي المشار اليه في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٧٩ (الدورة ٣٩) ، بتقصي امكانية تقرير مجموعة من الاهداف والاغراض تكون اكثر شمولا وتماسكا ، بحيث يتسنى اعداد كشف حساب عن عقد الامم المتحدة الانمائي والفترات التالية له وايجاد طريقة للتقييم المنتظم للتقدم المحرز ولاحتمالات المستقبل ؛

(د) اعادة النظر في خططهم وبرامجهم في ضوء الاهداف والاغراض المذكورة اعلاه ليتسنى القيام بالعمل الدولي المناسب لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين القومي والاقليمي ؛

٣ — وتلتمس من الامين العام القيام بما يلي :

(أ) تقديم تقرير مرحلي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية والاربعين مشفوعا بالتقارير المتعلقة باعادة النظر في برامج الاعمال ، وهي العملية التي طلبها المجلس في الفقرة ٢ من منطوق قراره ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) ؛

(ب) احالة هذه التقارير ، مشفوعة بملاحظات المجلس وتوصياته ، الى الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٥ (الدورة ٢٠)

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء

ان الجمعية العامة ،

اذ ترى ان تعزيز وانماء العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فيها العلاقات التجارية ، عامل هام في التقدم الاقتصادى والاجتماعي في جميع انحاء العالم ،

واذ تدرك ضرورة تقديم الحلول المناسبة لمشاكل التجارة والانماء الملحة في البلدان المتنامية ، وذلك بزيادة نصيبها في التجارة العالمية ، وتحسين حصيلة صادراتها ، وزيادة تدفق المساعدات الانمائية اليها ،